

ان ليس المعنى المطابق لمعنى قصد او بالذات مع ان التبادر من المعنى عندنا
هو المطابق وكل الانطباع على التبادر واجب كما في التوحيات الا انه يرد من التبادر
لهذا الغرضية فيخرج بهذا القيد الى القيد في نفسه ولو سلمنا ان المعنى ليس متبادرا
لكنه يرد من التبادر ليس لمعنى قصد او بالذات بل لمعنى قصد غرض فان قلت لا يمكن
الاطلاق المشترك بين الاستعدادات الخاصة بالتوحيات عند اشتغالها معنى مستقل
فيكون المعنى باعتبار المعنى المنقضي ولا على معنى في نفسه فيخرج بقوله من في نفسه
فذلك الاستعداد مستقلا بالمعنى ثم كيف هو كان كذا لم يكن الاستعداد الذي هو
او لمعنى متبادر في ذاته واصله وفيه يدان ما ذكره الشيخ قدس سره في تعريف الاسم
بوجوب الاستقلال وعدم على الله فله قصد ووجه حيث قال ان الله فله العقل قصد
بما زلت كان معنى مستقلا بالمعنى وازداد فله العقل فثبت به حجة بين الله والحق
مستقلا وجوده كذا فتعرف حالها كان معنى مستقل هذه عبارة وهو صريح في لزوم استقلال
لا يوصف بالاستقلال وعدمه وانما الظاهر ان المشترك بين الاستعدادات لا يتعلق
ولا لازم كونه فله قصد او بالذات وما ذكرنا لجهان ما ذكرنا فله العقل
الحرف بهذا القيد لم يكن المعنى من مستقل وهو فان الظاهر ان الاستعداد المطابق
من الاستعدادات الخاصة التي هي معاني فله من ان الظاهر ان الاستعدادات الخاصة
للاستعدادات والاطلاق والاشياء التي بالنسبة الى خصه لا يملكه والاستعداد المطابق من مستقل
على ما صرح به الشيخ في صفة ما كتبنا ليس على ما ينبغي قوله فيجب ان يكون مقترن من
اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله في قوله وضعه وادخله في ما على اسماءه فله العقل
اي بعض الاسم وهو ما على اسماءه فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل
فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل
ما هو موجودا في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل
عليه رتبة فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل
بعد تقييد الاستعدادات فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل اي في نفسه فله العقل

وضعه ان يكون احدا من المتشكك في وضعه ما كلفه والشي من الامم كذا
 لا يبرر عليه قدوس من جهة كان كيقية قوله وضعه ما كان يبرره استبرار فائدة في قوله
 الفهم اوله ثم اتقيد بغير وضعه ان يقال انما يبرر شرح ما يتبعه الفصل والاضاحا
 اولا المقصود في التبرير انما هو الشرح والاضاحا لان فان قلت كيف يخرج بغيره من
 اسما للفعل والحال ان الصحيح واليقين مقتضيان لاحد من المتشكك في قوله
 مقتضيان لاحد من المتشكك في قوله على ما هو في الحال والاحتمال والصحيح واليقين
 يبرر ان على الزمان هو ان كان ما صيا او اتقيا او يدور لان على واحد من قوله
 وضعه اسما للفعل يخرج في الاسما والفعل ليست موضوعا للمعاني الاضحية وكذا الفصل
 النسبة ليست موضوعا للمعاني الاضحية وفيها موضع بغيره وضعه او كذا ما
 في تعريف الاسم انما هو الاسما والفعل موضوعا للمعاني الاضحية والاشياء في قوله
 انما يقال في الاختلاف بين الامانة فيهم في الاول ويؤيد قول المعنى كذا
 ما كان بمعنى الله والاشياء في قوله الموضع الموضع في قوله الاستحسان
 ان الامام صفة الموضع وبمعنى الانسان او كذا ما سبق منه في تعريف الاسم
 على انساني ان المعاني الاضحية باسماء الفاعل ليست موضوعا للمعاني الاضحية
 لها ليست مقتضية لان المعاني الاضحية في قوله النسبة ليست الموضوع
 المعاني الحقيقية في مقتضية في قوله الاول ان النسبة لا تقتضي وجودها في الموضع
 اي في الموضع السابق للموضع واسما للفعل كان كانت مقتضية بالموضع في الثاني الاول
 الموضع الاول وبالموضع الاول لم تقتض في قوله النسبة بالاشتقاق في الموضع
 وهو بذلك الموضع مقتضون في قوله النسبة وان لم يقتض بالموضع الثاني الاول مقتضية
 بالموضع الاول وهو المعنى في الثاني كانت خبر بيان لكلا اذا كانا هما في الاستحسان
 باعتبار وضعه في الموضع كذا في قوله النسبة واما اسما للفعل باعتبار الموضع الاول
 في قوله النسبة في الموضع كذا في قوله النسبة في قوله النسبة في قوله النسبة في قوله النسبة
 النسبة في قوله النسبة في قوله النسبة في قوله النسبة في قوله النسبة في قوله النسبة

فيكون الوضع موضع تقييد من حيث ان قوله لا باعتبار الوضع الاول والثاني
 كما اعتبر الوضع الاول في استكمال الفعل والاسماء المنسوبة وانما الثاني مع ان ليس كذلك
 ما كان في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى العيني غير متعين موجبة لعدم الاختصاص
 الاول لان الذات العينية موجودة في الوضع الاول لانها كانت في اقسام الكلام وكذا
 للمردم ومنها فتدبر في هذا المعنى انه ليس المعنى بان المراد ان العرف في الاقتران
 هو الوضع الاول والثاني ولا يمكن جعل المراد انما هو ما هو قابل فان قلت فليعتبر
 قيد الحية في تعريف كل من الاسم والفعل بوضع النقص بالاعلام المنقولة قلت باعتبار
 لا يفيد ما قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها لان القيد كونه على تقدير عدم قيد الوضع بالاول
 وان لم يجعل بالاعلام المنقولة لكنه يشكل بما سلكه في الاول والثاني في المنسوبة وما قيل
 واعتبار قيد الحية في تعريف كل من الاسم والفعل بوضع النقص بالاعلام المنقولة
 يجري نصا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل وعدم الاقتران في تعريف الاسم
 يجب الوضع من غير قيد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بغير قيد
 بالاول وعدم الاقتران في تعريف الاسم بغير قيد الوضع ولما اذا قيد كل منهما بغير قيد
 الاول فلهذا يخرج من فعل قوله عن جميعا منقولة قال الفاضل الخ في جميعا ليس بآيتين
 الايتين بل جميعا للادريين وانما الدليل على ما ذهبنا اليه الحكم على الجميع فيكون على سبيل
 انظر لو كل خبر نحو جازي الوصل في كل واحد ذكره خارجا عن الوصل التي كانت قبل
 او الفاضلة بمعنى الواحد والواحدة وقبل او وضع الفخوذ في الجميع وان قيل ان جميعا
 عن الفعل عن واحد الادريين لا ان جميع الادريين وقيل في الجواب عن ان خبر قوله
 منقولة وقوله عن الفاضل لا يفيد التفصيل المنقول منه لان قال بالجميع منقولة عن
 سواد كان الفاضل منقولة او غير ذلك وهو يصح على البعد في الظاهر بل المعنى ان قوله
 عن الفاضل منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل
 بقوله منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل
 او خبر قوله عن الفاضل منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل منقولة عن الفاضل

اي

وقوله وكل فيه مطلق على قوله وتقولنا ومفادها كما لا يفعل بل منه في تقدير مخرج
يقولنا ومفادها اسرار الافعال وقوله فيه اي في هذا الفعل قوله الافعال المنسوخ
الزمان اي الخاتمة نحو قوله على الزمان والخلق من الزمان وعدم الاعتراض بالزمان
على حدث غير مقترن بالحدث لا يستلزم كنع وشيخ وبوت واشرت وكنت بل كان
او كسب الموضع الاول والحق على حدث مقترن بالحدث لا يستلزم كنع وشيخ وبوت
عليه انه غير مقترن بالحدث كان في الموضع الاول على حدث مقترن على قيد الاقران
بالموضع وكل القسامين في هذا الفعل او الاقران بالموضع عبارة عن دلالتها وضحا
على حدث مقترن بالحدث لا يستلزم كنع وشيخ وبوت او كسب الموضع الاول
وكذا لا يفعل المنسوخ عن الحدث به قوله لان الافعال انما تفتقر مستلزمات علم الحدث
مخرج به بعض المحققين في البغاية الخفية فيه نظرا لان الموضع في دلالتها يقتضي الوجود
بالموضع او الموضع الاول لا يقتضي الاقران بكونه من ماضي الموضع بل في الحقيقة ان
ليس هو كنع الموضع بل كنع الموضع بل كنع الموضع الاول وما في الموضع
الخاتمة ليس قطعي الوجود بل كنع الموضع بل كنع الموضع الاول وما في الموضع
مخرجاً من ماضي الموضع بل كنع الموضع بل كنع الموضع الاول وما في الموضع
قوله وصديق على الضارح استيفاء بما على قوله وكل الضارح في هذا الفعل
قد اخذوه في الثقتان بالحدث لا يستلزم هو مقترن بالزمانين وحاصل القول ان
احد الماخوذ به مقتضى مقتضى كل واحد من الموضعين هو مقترن بالزمانين فقط كنع
قوله ولانه مقترن كنع كل موضع هو واحد من ماضي الموضع بل كنع الموضع الاول
العلامة انتقاراني في كنع انتزيب من الطول واما الورد والاختلاف على الشرط
المدلول على جوابه بما يتولد من الكلام وذلك ان كان ضد الشرط المدلول بالضموم
لذلك الكلام ان يكون الموضع من ماضي الموضع بل كنع الموضع الاول وما في الموضع
وان شئني العلم ولو ما عين قدس صاحب الكنف الى انها على حال الحال
ما تقدم الكلام وعليه الجواب قال المزمع انما هو مقتضى مقتضى الموضع بل كنع الموضع الاول

كونه ان المسمى والطبوع العلم لو لم يكن بالعين ولو كان بالعين وقال بعض
 من المتأخرين انها اشتراكية ونفى بالخلق بالحدة الاشتراكية بما يتوسط بين العلم
 متعلق به معنى متاناً قطعاً بطريق الاشتراك نحو نرى كل من فيها حاشى غائباً
 وقال في بحث احوال المسند من المعلوم قد يتصل ان في غير الاشتراك قياس
 اذا كان الاشتراك فقط كان نحو ان نتم في ريبك انتم في شكك كذا اذا جسي بها في مقام
 انما كيدك في حال المحرور الوصل والربط دون الشك والاكيد كبرج جرد كذا كذا
 ان كثير ما يتصل بعمره وان اعطى جازاً لم يمانى الشرح يمكن جولة من هذا الفصل بل هو
 الظاهر فلا بد من ان بعض القضايا في ان انقضاء الشك هو عدم العلم بالاشك
 فمن بعد الشرح ليس اولى بالاشك انما هو كذا وهو اقرون الفصل على كل من
 ولا شك في الموضوع وقد وجب ذلك في ان الوصلية اذا لم يرد العلم بالعلم
 لو كان الاشتراك واحد هو ما ذكره المورد وماذا كان الاشتراك آخر فصل
 الشرح ان يمكن من ذلك الاشتراك فلا يجب في المقدم كيف انقضى مع العلم
 باقي للمطلوب من هذا الخبر بان ما قال اللاحقة من وجوب بيان قدر المسمى بالثبت
 الواقع فلا يتصور به الا ان يقال ان مقتضى العقل ان لا يتصل العلم الى كل
 او لا يتصلح الى بين ما هو علم الاشتراك ويحيط الفهم بالتقريب الزمان الثاني
 هو خبره ببول الكلمة او بتفصيل الفعل اي بتفصيل الحدث انقضى بالبيان
 اعم من بيان ان من بول الكلمة او بتفصيل اي يتحقق الحدث المذكور جعل
 مقابلة للتقريب والتفصيل ليس على ما ينبغي في التحقيق ان قد يخرج ان قد يخرج
 تحقيق اللاحقة ببيان المسمى بالتقريب مع التوقع او بوزن في الفصل
 الاغلب التفصيل على ما في هذا الكتاب من حيث من ذلك كذا من التقريب و
 التفصيل والتحقيق فلو لم يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي او ليس المسمى خبره
 مذلوله وكذا الحديث الزمان تساو بين الامن مذلوله وهذا التقدير اولى ما ذكره
 البعض في قوله تفصيل الفعل المعرفي المسمى بالحدث لكن لا مطلقاً بل في حيث

مدلول الفعل الاصطلاحي لا يلزم منه اشتراك فاعله حيث من ذلك تحقيق المدلول
وعليه انما هو قوله اقرب الى الخ لا مطلقا بل بحيث انه لو كان كذا في الوجود تحقيق
الحدث لا مطلقا بل حيث انه لو كان كذا في الوجود تحقيق الفعل الاصطلاحي هو قوله تحقيق
تجويد الفعل الصفات اي تحليل مدلول الفعل الاصطلاحي من حيث انه مدلول
بوجوب الاشتراك والامارة ان الاصطلاح من هذا ولا يقيد الصفات والصفات هي
الحدث من حيث انه مدلول الفعل من ثباته لا جواز ثباته قوله مدلول الفعل على تحليل
اقرب وتأكيد مدلوله بقيد في الوجود انما هو قوله تعالى انما كان في ذلك لعل
في السطور في شرح قوله سلب هو لعل كما تقر بوجوب اقرب من اقرب قوله من
التكلم من البعدانه بعد وفادته كما انما في الفعل اي في الحدث المقرون بالزمان في
العلم من الحدث قوله او عليه اي بطلب الحدث المقرون بالزمان قوله او من هذا من الحدث
المقرون بالزمان قوله لا تحقيق اي بالفعل بالحدث المقرون بالزمان قوله ان في الفعل
الاصطلاحي في البعدانه اختلفت الجوانب بالفعل الاصطلاحي قوله انما وضعت كمال
الفاضل الممتد وان التي علمت في العلم اي في ان قلت ما هو التبعان ليس
عالماتان الرفع في الاسم مع انها ليستا حقيقيتين بل اسمان هما على الفعل انهم لم يثبت على
على الاختصاص قلت كون الواصل على الفعل مالا لا يشترط ليس كم كيف ومما لا يشترط
على الجملة الاستتمار الصيغة فان قلت اهل موقوف على الاختصاص ولا يشترط على
العمل فيلزم لادراك قلت كون الاختصاص موقوف على العمل ثم انما الموقوف على العمل
موقوف قوله وانما هو موقوف على الثاني المذكور في المتن البعد بغير كنهه فمع قوله و
الصفات اشتراكه قوله حال من ثباته الثاني الذي هو فاعل الحق وقيل
او انها ما اضيف اليه فاعل الطرف على ان يكون الحق كالمفعول فاعلا قوله في
لا مدرك له الى يجوز الاستدراك حاله ما اضيف اليه فاعل الفعل انما هو صفات الصفات
واقامة الصفات اليه فاعلا هي وضيقت لعل على الطرف بزيادة ثباته وانما ليس
بمعتمد على ثبوت قوله لا اختصاصها باسم ولا يوجد في الفعل وانما اختصاصها في العمل

انما هي موصفات كماله

وہابی
اقبال المولانا
خود فیضان
المشیق

فيخرج عن التعريف فيكون غير جازع مع فليقتد الدلالة بحسب الوضع وحال فيه فذلك حاله عليه
بلن وضع خبره له بل حصل دخول ان عليه وعروضه دخول ان التي افترق عليها الذي فيها
وليس على ذلك عليه وما قد من الدلالة على ان بني لادستيا كما كان ما لا نام الدلالة خبره
الزمان المستحيل ولا لم علم الدلالة على الزمان الذي افترق مع قوله او تقديره الذي قال
روي في الاصل كان بني على الرفق الا انه يورثه القاعة صار الرفق تقديره بالحدود فرب
خبره فان ليس الاصل فيها البناء على الرفق تقديره بالحدود فرب من يورثه فان ليس الاصل
البناء على الرفق بان ينفذه ولو لم يكن الاصل فرب من بني على الكون اشد كونه في الكون
النفقات وضره بان بني على الرفق رعاية جانب الواحد وكون الاصل فيها الرفق ثم حصل الى
الكون والرفق من غير ان يورثه من دليل به انهم ما قيل معاجلة الى كونهم غير الضمير المرفوع
المحرك مع غير الواحد لا مع الضمير المذكور والواو بنى على الرفق تقديره اذا الكون والاطمئنان
يوارث كيف ومن البناء على الرفق تقديره ان يكون في الاصل كس ذلك انهم والواو
عما هو الاصل قوله اما البناء على الكون فان قلت الذي تقدم على المضارع كما يدل عليه
قول اهل العرف للضام في زيد على اول الزيادة الذي هو في الضرورة يكون بناءه مفقودا
المضارع والواو في معنى كون بنيته على الكون تشابه المضارع قلت نعم انه في النظر في اللفظ
معه السهلا في المثال ثم ان المضارع اكثره حرب بالكون وما هو غير من له كونه كما كان
بنائه وعلى الكون فانه قليل ولا يثبت اليك والواو بالكون قليل من موقوفه في
الكون لم عليه ليس بلانم والغائب فانفع ما قبل هذه التسمية التي اتفقوا على الكون كونه
المضارع بنيان او حرب على الكون املا بل كان هو كما دللنا وليس كذلك المضارع المتعلق بكون
جمع الكون بنى على الكون والمضارع الواو عليه الجانم حرب ففصل الاصل مع حادثة البناء
الواقعة في الجملة والى ان بنيان حرب الاصل رثا وهو ما ذكره في انهم وثبت ان بنيان
المضارع ثبات على بناء كونه الكون في قوله وشرطه في الاصل بالواو
من الواو فانه من حيث البناء كما في الوقوع موقوفه قوله وشرطه في الاصل بالواو
عليه فانما ان يقال قوله موقوفه الكون كونه خروجه الكون فيكون موقفا عليه بانها للكل

[illegible]

بحث المضاعف

يفرض

فيه ما اقتضاه الابدان وكرهه الصواب تقديره قوله فعل شبه ما وقع الغرض من ما قبله من الحكم
وقد مر الغرض منه قال ثابته اقتضاه على اثنين لا في معنى اليمين من حرفي الحكم بل في معنى الحكم
المحكم وتوسيط الغائب في الخلق للمطلب بحدود اثنين فان فيه تفرقة بين حرفي الحكم وتوسيط
حرفي الخطاب على حرفي النية اذ ان اثنين فان فيه تفرقة بين حرفي الحكم وتوسيط حرفي الخطاب
على حرفي النية اذ ان اثنين فليس ان يكون صدق لظروف بان يكون صدق في حد ذاته من الابدان
اليمين بخلاف ثابته فانما يصح ان يكون صدق لظروف فان صدق الحكم من اليمين في صدق الحكم
فان يكون صدق بان يكون صدق ثابته لوقفه التفسير على قوله باجودون اذ ثم انكره وتوابعه
اي المضاعف متبني ليس الحكم وهو متبني ثابته من سواد حروف اثنين وانما خبر بان
منه الى تغييره من عاملها للظروف الحكم والتقدير انما يكون بان يوقفه في ذاته فيفسد الحكم بان
اذا لزم فلا فائدة في التفسير جعل الياء وليس هو في البيت ان لا في جعل الياء ليست في
جعل الياء رتبة وليست رتبة لان زيادة الحروف تجعل القسط فزيادة حروف ثابته بسبب
المضاعف دون اشتراكه في نفسه فثابته الحكم فيها وانما سبب الاشتراك وهو حرفين في
اليمين اذ حرف ثابته الحكم بالاشتراك وانما يخص بستانب احرف ثابته فقلت
الحروف بسبب وجود القسط وهو بسبب حرفين وهو سبب اشتراك فزيادة الحروف بسبب
بما ليس بطول فزيادة الحروف بسبب وجود القسط وهو بسبب حرفين وهو بسبب اشتراك
او حرفين واليه اشارت الحروف في المثال والبيان في الحقيقة او زيادة الحروف على اولها في
مع غير بعض حركات بسبب جعل ثابته المضاعف الحكم فقلت في قوله ثابته ثابته
كأن في كونك بزيادة الحروف في الارتفاع فقلت في الارتفاع ثابته ثابته ثابته
صيغة التانيات بمعنى حين في الارتفاع ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته
في الارتفاع ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته
بالحروف ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته
او ان كان يجمع الى المضاعف ما في الارتفاع ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته ثابته
قلت في اول حروف من قوله الاصلي فقلت هذه الحروف ليست في نظر الحكم

رفیق ابولصاف

ان قيل لا بد ان يكون له ما ذكرنا قوله لانه وان لم يعرف بابا فاقبل ان لا بد له من
المعرفة فان قلت واجب الوجود ان الصانع من ان يكون عالما او لا وقيل لا بد من
انما هو ذلك انما يفيد المعرفة فانه قد اريد به ان لا بد له من ان يكون عالما او لا وقيل لا بد من
منه قوله انما انصب حاله على قوله لا بد من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
بالوجه على ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
فلا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
حال من قوله لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
مفردا وقيل ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
نحو الكمال انما يفيد قوله مضبوط في الوجود لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
مسلكه يعلم انه مضبوط في الوجود لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
لم لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
كل على باب الوجود وهو الاول لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
ولم يبق صورة فذلك العكس فانه لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
ليس من الوجود لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
الافعال وان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
فقد لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
فيما ذكره اسم الفاعل في المولدة وحاصله ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
مشعر بان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
لان لو كان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
فان لو كان هذا الكلام اقسام من هذا الكلام فمع انه لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
كلمة غير ان كان على هذا الوجه فليس بالضرورة ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من
اتصال كون الساكنة دون جمع الموصوفات بالاضاع فبيد ان اذا اتصل بالاضاع فبيد ان
يكون في غير موصوفات كما ترى فاسد ان كان ينبغي ان لا بد له من ان لا بد له من ان لا بد له من

جانب جنوبی

نصف هذه السائر فمقدارها نصف ولا فرامهم حمل واحد من بين كل كلمتين علم يعرفه المنون في الكلام
 خروفاً من اجتماع المنون قوله فلا يقبل الا عرب الاما للربح والنصب فلهذا تنسب اليه
 طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 اثنا لحمل قوله اي ان النصارى ان جعل الامم فيه العهد والى ارضيه هو النصارى الذين هم
 النصارى العرب الذين لا يقبلون الا العربية فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 على ما ينبغي ان لا يخرج من البحث اذا البحث في العرب الذين لا يقبلون الا العربية فلهذا تنسب اليه
 الجمع الموش وان لم يحمل كل بل يرايد مطلق الجمع موش فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 جمع الموش دون نون التاكيد ليس ليدل على ايدى فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 بل يعرف من الجمع موش غير ان موش فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 وانسحق لفظا والسكج مع انه ليس كك ثم ان قوله والمقل بنوك تباول ان جمع الموش
 على ما ينبغي ان لا يخرج من البحث اذا البحث في العرب الذين لا يقبلون الا العربية فلهذا تنسب اليه
 لكن الاشكال حال بنون التاكيد بان يحال فاصواب حمل الامم العهد فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 الراد بالجمع من المفضل مطلق الجمع موش فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 تخصص الاخراج لا القبل بنون جمع الموش بل يدين من اخرج ما القبل بنون التاكيد
 البقر كان ليعال من نون التاكيد فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 شمول المقل بنوك فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 كنه فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 بواسطة بعد العهد والافان ح فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 المسم واذ الضيف الاسم الجمع وهو في حرف النفا فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 الاخر حرف علة ولم اعلم الا حرف علة يستعمل المفضل في حرف النفا فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 ما لم يوقعها لوقا بعد كره فانه اختلف فيه الاول والاولى زائدة والثانية فان كانت
 الاولى زائدة فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه
 فلهذا تنسب اليه طاحوت واحد اليه والاعراب والنصب فلهذا تنسب اليه

اتحاد الادباء والصحفيين
والفنانين العرب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سین گفت تا این وقت پس در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
حق تعالی تقدیر را در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
و هر فعلی که در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
تو را کان اوضاعی نیستی ان یکدم از هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
و این کان هم در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
از هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
مستقره است و هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
این که در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
پس تقدیر که در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
و این که در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
بعد از این که در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
نهاده اند و هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
کلام مضمر بعد از آن و کلام فی یکی نیستی زاید عنضمیم او بدل من کی الحاقه و من
عنضمیم فی کیا ان بدل من کی کلام فی بعد از آن من ان ای کلامه قوله مثل انستکی
او دخل رفته کون کی فی ثم الشال معیه ای کون ما بعد از آن کلامه مثل انستکی
از هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا در هر دو مورد ایضا
ای جاره لا غیر یعنی التعلیل قال و فی غیره و لا یخفى کون جیک کی کون فی جمل انستکی
ناحیه بنصبها یعنی التعلیل و ان یکون جاره کلام مضمر بعد از آن و لا شک ان
الکون غیر الموضع المذکور و لا یخفى ان یکون بعد از آن کلامه لا یخفى انستکی
لا نه یعنی التعلیل بنصب ان یکون بعد از آن کلامه لا یخفى انستکی
او انستکی قبلها کلام مضمر بعد از آن یکون انستکی بنصبها یعنی التعلیل و لا شک
جاء کلام مضمر بعد از آن و کلام قد بدخل علی ما یسوغه فی انستکی کلامه
نه فی الخارج کذا کی معناه بدخل علی ما کذا کمال التکون فان زید و علی کلامه فی انستکی

[illegible]

اسی طرح دیگر تمام ممالک میں بھی
جس میں ان کی حکومت ہے

المصدر في هذا ما جاء في الروايات من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
القول في ترك وجه التعدي في حق من لم يترك في بيان من لم يترك في بيان وجه التعدي في بيان
يتعجب بها المصنف الأول في تعجب المصنف لهذا التعدي في بيان وجه التعدي في بيان وجه التعدي في بيان
منه أن يكون بياناً في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
اللفظية التامة بالمصدر في الروايات من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
القول في ترك وجه التعدي في حق من لم يترك في بيان من لم يترك في بيان وجه التعدي في بيان
سعد المحققين في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
فكذلك في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
صالحاً أن كل عليه في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
ما كان صفة التعدي في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
من صفات تعدي هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
ما كان صفة التعدي في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
تعديهم لا يتعجب من التعدي في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
وكان أن هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
فقدور أن هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
والفعل التي يتعجب المصنف لهذا التعدي في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
رد وجه ما جاء في الروايات من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
لتعجب وجه ما ذكره الشيخ الرضا أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
جمله مستأنف لأن الرواية البنية لا يعلف بها كل الغلب في بيان وجه التعدي في بيان وجه التعدي في بيان
للخارجة كسبيل البنية والمصنف في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
الحال فلا يتعجب من قولنا في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
الفكر في هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول
وقبل أن هذا الخبر من أن هذا القول يقال بعد ما قيل في هذا الخبر من أن هذا القول

انقلابي اور الترقی
انقلابی

انفاذ

وخرج مطلقا غير ما فيه لا محذور من حيث هو قال في القائل وفيه نظرية في كل ما يمكن ان يكون
 في علمه فانه يجب فيه تقدير ان اتمى انى ان المعلوم عليه فيه هو المعلوم وهو ليس به كما في خبره ان
 لا يجب فيه تقدير ان لا يتعديت قدره في كل حال فلو كان هو اعم من ان يكون له في كل حال
 عليه اكثر من ان يكون له في كل حال اصله ان يكون له في كل حال اصله في كل حال
 النسب المطلق على الاقرب الى اصله السابق فلا بد من ان يكون له في كل حال اصله في كل حال
 يجب ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 اى بما ذكره قبل قبل ثبت الحكم في غير المذكور بالمتكدر عبارة فان الوجود في كل حال
 مطلقا الى ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 الحق سبحانه في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 الشرح قوله كان النسب الى اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 فكذلك الى ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 ذكره في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 ايضا ليس له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 ثم اتمى ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 بخلاف ما لو كان له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 عليه كما ستعلم ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 المعلوم عليه في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال
 والادراك ان يكون له في كل حال اصله في كل حال اصله في كل حال

رضا یزدانی

[illegible]

قوله في شرح الحكم كمال الجائزة تقتل على اثنين بجمل اى كمال الجائزة يقتل على اثنين بجمل
الطبيعة انما هو بجمل الحكم واعتباره بجمل كمال الجائزة فكيف يجب نسبتا الى كمال الجائزة وحاصل
المراد ان الحكم لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم وانما يقتل على كمال الجائزة وقوله لا يقتل
صحت بجملها قوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
ان يكون الاول شيئا متصفا بل بالعلم ان يكون ما بعد الثاني ان يكون مقتولا في مقتله كافي
بجمل الشرط لا ان يكونا مشتركا بل قد لا يكون مقتولا في مقتله كافي بالعلم كالمقتول والمقتول
اعتبار الزوم كجسم بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل
الحكم وحده لا يقتل على اثنين بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
التي لا يقتل على اثنين بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
تقتل الزوجة بالثبوت من الحكم ان مقتله هو مقتله بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل
اي لا يقتل على اثنين بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
والسبب في مقتله ما يقتل عليه وجوز ان يقتل على اثنين بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل
عليه حصول مقتله على كمال الجائزة بجمل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
قوله من حيث يتبين على الاول اعتبار الجواز على الفعل كونه حصول مقتله على كمال الجائزة
التي تشمل مقتله الجواز كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
قوله كمال الجواز كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
حصوله على حصول قاتل كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
لا بالاضطيق لكونها كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
شرقا وجزا وتقتل بالشرط وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
قال اوله اول مقتله على الجواز كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
لدخل الجانم وهو ان مقتله على كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم
يوجب مقتله كمال الجائزة وقوله لا يقتل على اثنين بجمل كمال الحكم

[illegible]

فمن يفتي ان لم تعلم تدخل انما قالوا في مافي الارض والسموات من جنة فقام الغرض ان لا يفتي
بعد ان يفتي على العكس فمخبر لا يفتي في ذلك قوله تعالى انما يفتي منكم الله ورسوله والاوليا
بالرفع خفية وبيان ذلك انما كان لا يفتي من ان يفتي في ذلك قوله تعالى انما يفتي منكم الله ورسوله
انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
الا يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
وقد جيب على هذه الامور واليات متوافقة والاشعار على ذلك انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
تفسير قوله تعالى انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
قتل يحيى بن زكريا قال الا تفتنون في جانبيه انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
السمكان فليذكر لكل عليه لا تقول لا تقول لا تقول لا تقول لا تقول لا تقول لا تقول لا تقول لا تقول لا تقول
في عدم ترتيب قوله عليه السلام فان قلت لا يجوز انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
يحيى بن زكريا عليه السلام قال انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
الا اشكال من قوله عليه السلام انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
سيد المحققين في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص
الغنى المجازي يجوز ان يتحقق من كل عليه السلام انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
بعد ما سبق في كتاب التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص
في كتاب التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص في شرح التلخيص
الاشكال في قوله تعالى انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
المصدر في قوله تعالى انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
لا الغنى المصدر في قوله تعالى انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
بما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
ارفع التلخيص في قوله تعالى انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
الا يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله
قال الشيخ الرقي فان قيل لا يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله انما يفتي منكم الله ورسوله

فتح التمسد كسر التمس وقال بعض يفتح ان تحسب قولنا فتح التمس لا يجوز على تقدير
 ونحوه من قولنا فاندنا قبله بيان التماس والتقدير التمس وهو انما تقدير التمس التمس
 والتباس بالاولى الحكم الجمل والى بالاسم الجمل على تقدير كسر التمس فوجب ان يكون تقدير
 هذا كسر التمس العين ويحتمل قوله وقول التماس على ما ذكره لاسم العين على تقدير كسر التمس
 ثم العين على تقدير كسر التمس وذلك لو كان العين مفتوحة على تقدير كسر التمس كما هو
 ويترى على الاول التماس بالاولى الحكم الجمل على التماس بالاسم الجمل على التماس
 كسب قبل فاندنا قبل في غير بنم التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 انما قبل فاندنا قبل في غير بنم التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 قول لا قبل فاندنا قبل في غير بنم التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 فتح في بعض النسخ وقول التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 الى التمس على تقدير كسر التمس ويحتمل ان قوله وقول التماس بالاسم الجمل على التماس
 عند في قبل فاندنا قبل كسر التمس على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 تلك التمس على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 بقوله كسر التمس وقوله كسر التمس ان كان بقوله كسر التمس وقوله كسر التمس
 ان التمس كسر التمس في قوله كسر التمس كسر التمس كسر التمس كسر التمس
 فان فتح بهذا التمس على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 فتعريفه هو انما يفتح الامر الذي هو مفتوح فليس ان يفتح في مفتوح فليس
 ان المفتوح الذي كان بعد ان كسر التمس في قوله كسر التمس كسر التمس
 التمس على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 بعد قوله كسر التمس في قوله كسر التمس كسر التمس كسر التمس كسر التمس
 التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 انما في حالة التمس على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 التمس على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل
 التمس على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل على التماس بالاسم الجمل

رئیس هیئت مدیره

القائم

[illegible]

الشيخ
الشيخ

[illegible]

الى اثنين نحو البيت زيد انما لم يتقبل مقعدا الى اثنين بالجملة الى المقعد الى اثنين الى اثنين
وعلم ذلك انه قد فُتِحَ في اخرتها الشك في قوله فوكلن حسب ذم وقيل انقل بالجملة كل
سماوي وقيل قياسا على التام والمقعد الى واحد الحق انه قياس في القياس في قوله
فما يذهب بسبب ما كانه المعنى قوله ان باب الفاعلة في بعض شروعي باب علم انهم
عدوا نقل الى الفاعل في الفعل في حساب القيد فيها وقيل لا لا لأن لم يوجد في الباب
بيت فيها مقصورا ما كانت بل يوزن في آخرها في باب الفعل في البيت او يكون
قال الشيخ الرضي ولا يجوز شي من حروف الهمزة الفعل في باب وكذا في بعض المقام
فوجب زيد في ذلك بيت به قوله كما في قوله لا قال الشيخ الرضي ولا يجوز في البيت
قوله هذه البيت منقول من قول الشيخ الرضي في قوله لا في البيت منقول
في جازم كونه من قول جازم بحال وحسب يجب في الفعل في البيت من قول جازم في البيت
كل من الذي هو جازم ولم يتقبل في علم ما كان في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
ويعلم من البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
ما قيل اقول الشيخ في جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
في بيتين اليك ليس في بيتين في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
لا تفتقد في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
وهو جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
بعد ان يكون جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
بمعنى البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
ان هذه الافعال التي ذكرها في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
علم ان ذلك ان البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
التي ذكرها في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
ذلك الفصل من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم
حال الجملة من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم في البيت من قول جازم

عنت الفعل المضارع

انها في المحقق
اصنافها

انفعال اولي الصارح

فحق ان يكون من قبل التوجيه وفيه قد كان كلف الحكم ان يرجع قدس من هو المفعول
 المفعول الذي ذكرنا قبله وقد وقع فيه ما قد تقرر في الامكان يكون في الحرب والما هو في السلام
 كوار لو كان يكون الامكان ان المفعول يكون في الحرب فيستعمل المفعول في السلام فيكون
 لا واجب قلت ان الامكان ليس وجبا فقد وجب ان يتصور الفرق بين مفهوم الامكان في الحقيقة
 بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا في الثاني لا يكون الا واجبا وبين الاخير
 والتفريق المذكور في الثاني بان الاول جائز التبع والثاني واجب التبع وامر به
 ان الجواز التبع معتبر في مفهوم الامكان كيف وفرضه فيما سبق بالاطال العمل فقط ومنه يوزن
 الاطال العمل فقط ومنه يوزن ان الامكان فيما سبق مفعول اطال عليها وامر به فقط ومنه
 فكما لا يلزم من عدم ذكره فقط ومنه يخرج فقط ومنه يخرج من مفهوم كلف ما يلزم من عدم ذكره
 فخرج عن مفهوم كلف ان اصل الفاعل النحوي ان يكون الفاعل النحوي اي مستجابه
 مؤثرا في المفعول بدو قوله والمفعول بتأثير المفعول على الفاعل وتأثيره في المفعول
 اي اصل المفعول ان يكون متأثرا كما لا بد من الفاعل الا انه ما كان فيه الدال في
 المفعول فانه اصل الدال حكم المفعول فاقترن في المفعول ليكون الدال على الحقيقة
 والمفعول في كلفها اي الفاعل والمفعول ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس
 الفاعل مؤثرا في المفعول لاول ولا المفعول الا في تأثيره في الفاعل فكم لا بد من
 وفصلت وزعت بدال من البض بدال البض فله اي ما فيها الاول للمفعول
 باعتبار تعدد المفعول في هذا الاعتبار وان لم يكن متعده في نفس الامر اما المفعول
 في العمل في الورد التام في الحكم والتعدد في العمل في الورد التام وعلى هذا الوجه
 الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يراد بالجمع على الواحد لا يراد على المفعول
 الاول في الحقيقة متعلق بتعدد فربما هو وانما قد تقرر في آخر تقريره فربما هو
 الاول في كلفه اي بتعدد بحيث يكون ان يوجب له قوله انما يقال لا وجه لتفريقه
 حاصل الموضع ان ليس كذا وبين مطلق المعنى بل ان المعنى الذي يوجب به ان تعدد الى
 المفعولين في هذا المعنى ليس كلفا بل ايضا يدل عليه ما ذكره الشيخ الرض في قدس حيث

حسبت بين عورتين صاحبهما الذي في شدة متعة دخلت اى عورت اذا خال اى فملا
وذلكت سمى كملت هذه المسئلة بهذه المعاني يكون لازمة قال المصنف شرح الفصل الرابع
الاستقار في هذه الافعال من المعاني كقولنا ان العنقوب واستقر كملت وعلقت ورايت ووجدت
بالمعاني التي ذكرت لا يكونها من كونها افعال العنقوب بخلاف المعاني التي يكونها من كونها
التي لا تلتزم بانفسها ان تستقر بها بل تلك المعاني في جميع كونها افعال العنقوب التي وانما
بان عدم الامتناع من افعال العنقوب بل قد يكونها متوقفة الى افعال واحد شكل تام فعل العنقوب
فيما تقدم كونها متوقفة الى افعال واحد شكل لان فعل العنقوب بانة من فعل متعلق الى متعلقين
ثم انما حين الاول والثاني الى واحد كيف لا يكون في حقيقة ذلك يكون كل كلام الى
كي لا يتحقق ان ان يقال العنقوب في واحد بل انما ثبت على ما ذكره الشيخ وقرئت قال الامام
ان بين عقلت وقرئت فرق منقري كما قال بعضهم فان من عقلت ان زيد قائما وقرئت ان زيد
قائما واحد لان عورت تنصب جزئي لا يمتد كما تنصب علم لا فرق منقري بها بل هو يدل الى
المرتب فامم فخصون احد القارين في المعنى حكم تعظيم وكون آخر قوله قرئت منقري في العلم بانها
لا تلتزم منقري وفي بعض النسخ قريب بل قد كبره منقري على ما قبل الذي بالحق قوله منقري
فان في قوله على ترتيب تحت فان وجدت الشق من الوحدة كبره منقري من استحييت ووجدت
فوجدت الشق من الوحدة فتح العلم كبره منقري من حقيقة حيث الشق من الوحدة فتح العلم
منقري فثبت ما ذكرناه الى المعاني المذكورة فيس كل واحد منها بمعنى العلم وانفسها بما ذكرناه
في جزئيين اى ليس منقري في جملة العلم وانفس كما قال قدس سره وهو منقري في العلم وهو العلم
بنفس الشق وقال اى اجها وعلتها فغير ما قيل ان كان العنقوب راجع الى المعاني المذكورة
فاحصواب ان يقال لا تلتزم منقري منقري من العلم وانفس قوله لانها لا تلتزم منقريها اى العنقوب
كلها تلتزمها كذا عليه بوجه ذكرها الذي هو فاعلمها بل يتعلق الى قوله لا تلتزم الى العلم
فليس كان داخلها مع العلم كذا ما صرح عليه بل يتعلق الى المسئلة والعنقوب من الاجتهاد
ان حصيل الى المسئلة والمسئلة في هذه بخلاف الافعال التي تلتزمها فانه فاعلمها بل يتعلق
الى المسئلة المسئلة في ذلك متعلقان من لوازمها منقري بل هو لانه بالحدث والافعال التي تلتزم

بها

فدوما قبل وفيه فلو لم يكن لا يكون الفعل الموجب والذم يقتضيان نقضا لهما مع قولنا بالزمان
الذي فيه ان وجهه ليس بانه لا يلائق بل هو ليس انما وجهه فلو لم يكن
به الا نقضا لكان في القول قبل ذلك القول سميت بانقضا من عدله بانقضا
الى الافعال التي تم بغير قولها قبل فيلان افعال القلوب اقتضت عددا من هذه الافعال
افعال الموجب والذم اقتضت منها وقتها والتجيب عن كل واحد منها من شيئا منها فانه انما
اقول بهذا ان وجهه القابل للوجه لا يرد في مثل هذا من قولنا نقضا من وجهه
من قولنا نقضا بالحدث الا انه ليس هو الذي في الحقيقة بل هو الذي في القول يقتضيان افعال
لها نقضا من الحدث من غير قولها من قولنا ان افعالها نقضا لحدثها في قولنا ان
في قولنا في شئ من افعال الحدث ليس بانه من الفعل نقضا لحدثها بل من حدثها فانه
الاحداث لا يورد في اللاحقة بالحدث وليس كذلك بل الحدث من منسوب الى الفعل بانقضا
به انتهى وهو في حيز من افعال الناقصة لا يلائق على حدث يكون منه الى افعال الموجب
عليه وهو كما لا يخفى في الطلب فاقية تامة قولنا نقضا لحدثها فانها نقضا لحدثها
والله يشهد ان قولنا نقضا لحدثها فيل على انقضا ويستدل على ما في الاكثر وان
قد يورد في الحدث لكان اذ هو الزمان ثم ويسمى ويثبت واسميت واسميت واسميت
على الاطلاق قول النفاة الفعل مادل على ما في في لغة من زمانه بالاحوال والاشياء فلهذا
قال سيد التحقيق من اللاحقة نقضا لحدثها فيل على ما في في لغة من زمانه بالاحوال والاشياء فلهذا
تفهم اللاحقة فلا وجوب الافعال الناقصة انها في ذلك ما لا يلائق الا افعال الناقصة في
من اللاحقات والاحوال النقطية جملوا بافعالها والنقطيون لا وجوبها ان حلالها
قواصص حلال اللاحقات في عدم صلاحية اخبارها بالوجوب في اللاحقات والاحوال
التي في ترتيب من قبل سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث تدل على
بشيء كان زمانها تدل على اللاحقة الذي هو الحصول المطلق وهو يدل على اللاحقة
وهو يكون التقييم احيى حصوله في اللاحقة بل هو حصوله في عينه بالترتيب كما في جمل
شيء ثم قلت التقييم فالناحية في اللاحقة حصوله في اللاحقة ثم خصصه بالناحية في عينه

على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا تمام زيد لم يحصل فاما ان الفاعل كان مجهولاً
على حصول حدث مطلق فبغيره في كان لا يدل على ان كان يدل على حدوث مستحيل
عليه فاعلم ان قولنا تقرير الفاعل اي جملته وشبهه على قوله اي العمدة التي لا يدخل فيها
الاستدراك فقولنا ان هذا الموضع موضع ذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لا ان
فيلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له لانه لا فعل مع انه ليس كذلك بل هو ان الفاعل في الموضع
له لانه لا فعل ان قلت الزمان خبر الموضوع له كما كان ان التقرير يقع كذلك فكيف كان
التقرير عدة قلت لان التقرير يحصل في موطوف والزم ان قيد ووطوف لم فالزمان وان كان
جزء الموضوع له الا اننا اعتبر خبره لا ان طرفه فانه في ما قيل ليست شريفاً بالاداء ولا هو قدما
الفرق بين خبر وجزء قوله ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي
هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لانه لا فعل الا ان خبره بالتقرير يكون عدة فكيف كان
الموضوع له فقط ما قيل خرج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والنافعة
غير ان خبره وانما كان دخول الصفة في اوصاف الافعال الناقصة ككونها موصولة من
والصفة عدة ووضعت له الافعال الناقصة قوله لان تلك التقرير اي الجمل في شئ
اضافية كالتحقق بين الخلق والخلق فظهر ان ما قيل فيه ان انشبهه في شئ
والتقرير ان كان مصدراً فاعلم ان لا يراه في موضع الحكم وان كان مصدراً اي
فمفعول في موضع الافعال وانما كان في موضع ثبوت الصفة لانه في اعادة ثبوت
صفة الافعال بمساقه لا يبين مقام التعليل ومع ذلك لا يصح اضافة الالف الى الافعال
وحصولها لانه لا ان يقال النسبة انما يربط بجميع تقرير الافعال على صفة
بالتقرير فبغيره ليس على ما قيل في قوله فخرج من هذا الافعال الناقصة فخرج على قوله
على ما عرفت قوله على من الصفة والتقرير عدة فما وضعت له ووجهها على ما
اصحاحه ونظره فان كان زمانه وان كان جزءاً لا ان زيد ذكرت فبما قيل وكان
مجرد القول في الموضوع له مستنداً لما يكون عدة في موضع له كان الزمان اي في
نحو الافعال وقوله كل من الصفة والتقرير عدة يشير الى ان الصفة والتقرير ليس تمام

الفاعل
المتعلق بالفاعل

المتخصص في الافعال التي قبلها في قولنا هذا المذكر الشاكلة في الوجود في قولنا هذا
موضوعه لصفة وتقرير الفاعل عليها ان التفسير والصفة قد كان في الموضوع له انما هو
له قوله وجعل الموضوع له جواب قوله لا بد من التفسير في قولنا اي اية في قوله
محصل الجواب ان الموضوع له محقق عليه تقرير الفاعل في حقيقة الخبرات والاصح في
اخذ فيه تقرير الفاعل والزمان وفي بعضها مع التفسير والزمان الاستقلال والعدم في
حاصل عليه بعض الافعال مع فلا حاجة الى قولنا اي اية في قوله بلانته الى ما هو اي اية
الى انقط سواي فذلك لا يفسد موضوعه الى انقط في قوله ولا يفسد جواب الشاكلة
الايراد قوله ولا شك ان التفسير اي التفسير الاحكام في التفسير في قوله لا بد من
تفسيره الا انه ليس باصل بل في تقديره في قوله لا بد من التفسير في قوله لا بد من التفسير
الشيخ الرضي حيث قال في ان قيد اصفة تقول على صفة في صفة فان قيل في قوله
العلم مقف لصفة الغريب كذا في جميع الافعال الشاكلة قال سيد المصنف في قوله
في حاشية الطول لا بد على التفسير في كذا في غير قوله في صفة في صفة في قوله في صفة
عن الافعال الشاكلة فانها وضعت تقرير الفاعل على صفة في صفة في قوله لا بد من
الزمانية لان المتبادر في قوله في صفة في قوله في صفة في قوله لا بد من
الشاكلة لانه موضوعه تقرير الفاعل على صفة في قوله لا بد من
من التفسير فليطبق عليها دون الشاكلة في حاصل ما ذكره قدس سره في قوله لا بد من
قيد ذكره الشيخ الرضي في قوله لا بد من الافعال الشاكلة لانها موضوعه تقرير دون
فلا يدخل فيها الافعال الشاكلة لانها موضوعه تقرير والصفة في قوله لا بد من
معصام الله والدين كانه الشاكلة الى قيد ذكره الحق الشريف ان الراضة خارجة
عن مدلولها ترك ذكره في عبارة وكذا ذكره الكولي المحي الاصل في الحاصل
كانه الشاكلة الى قيد ذكره الشريف حيث قال في قوله لا بد من مدلولها والى
قيد ذكره الشريف حيث قال في قوله لا بد من مدلولها الى قيد ذكره الشريف حيث
قال في قوله لا بد من مدلولها الى قيد ذكره الشريف حيث قال في قوله لا بد من

مصدرها ودر شك ان لا تشارك في هلاقتها فحينئذ لا يكون التبرع ووجهه انما هو ان
العبادة على فائزته ليس على ما ينبغي نسبتها اليه قدس سره ما هو بوجهه من ان الله
سبحانه قد ادى الى التسعة عشرة تافروا في قولهم يقول الخراج الاول قال في ذلك الخراج
قالوا لا بين ما ليس رضى الله تعالى عنه حيث جلاهم رسول الله صلى الله عليه وآله رضى الله عنه
قوله وفيها غير ما تقدم من الفروقات قليل هي الفروقات كلها بذكر اسمها العجمي (تقدمت)
والعربية والبنية لمجارتها فخطا صاحبها اي لم يكتفنا فاعلم ان كاترينا قد اوضحنا في قوله
اي لم يكن نه على قدر ما يحتاج اليه استعماله في لا يحتاج اليه كمالا في قوله تعالى
يقال لهم واهل الاول لم يردوا في مثل فقه جابر الرافضيين فيك سهل وسين
فانه لا يردوا ان الخراج في مثل كونه فخرين رضى الله عنه قال فانه قد اوضحنا وان قلنا
بالطريق فاعلم ان في مثل الموضع الذي لا يستلزم فيه اذ لا ينبغي قول الاموي ان هذا حاله قد
كانت باجمعي ما يدل على حاله كونه سلطانا كونه مثل قد كانت حرة ولو صدقا
لغدا ويكمل ان يكون خلفه افراد في كل واحد من احدى ما في كل واحد من القديس
لا في اية في الوصف اذا البلية الاسمية فيكون الاستدلال ووجه الوصف انما
انما يكون اذا كان في ما بين الوصف فضا وليس نحو اقام زيدا واما في زيدا
اذا الكلام لا يرد في من الاستدلال وهو الاستدلال في الفعل الى الفعل الفاعل في
الجزء الى التبدل فيكونها كالمعين ولا استاد فيها اصلها بنى على ما يدل اسمها
بالفعل فيقبل الاستدلال في جملتين اسميتين وبعده فعليتين وقيل كانه اخر جملتين
الجملة الاسمية عن غير مثل اقام زيدا واما في زيدا فاعلم ان استنادك من التبدل
والفعل بنى على ما يدل في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
الى الحق لا فيه فحينئذ على القول بان الحكم مستدرك من جعله في الاستدلال
ككونه في الاستدلال في قوله تعالى في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال
الفاعل ما هو اليه الفعل واسم الفاعل على وجهه في الاستدلال في الاستدلال
كالاسم في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال

[illegible]

١
تفصيل الحق
عصا البتة

فليس ناقصة بالحق الذي ذكره لا قبل غير مادية كما هو معنى صار ومجاورة ليس على ما ينبغي
 الاخر بعد ما خيرا قال بعض كان الذي فيها من الاشياء ناقصة عنها ذلك الغير الوقت
 انقصه بالحق قال الشيخ العدل لا على انه لم يثبت في كلام العرب غير ان كان له ان كان
 نحو قال هو انه من اجل ان كان له ان كان له ان كان له ان كان له ان كان له ان كان له
 بكسوم هات بوقت اوقات يات كان ان كان ان كان ان كان ان كان ان كان ان كان
 اي خرج بول الشاة الفخ بيلته العدد في كل واحد اي رجل اخر من اسم فاعل الفخ
 في كانت له الشاة اي شيت الشاة انقصه كما بين اي ثابت كن شيت فيكون
 شيت فيقول ان يكون المعنى ان موجودا فيكون اي فيكون موجودا فيكون اي فيكون
 على المعنى ان يكون المعنى ان كان لا يستبعد قوم مريم رضي الله عنها
 فكلمهم اياه معنى مع ان وتبين بعد ان في حق اولاده عند القوم هو كلام
 اياه ما عند شاة مريم اياه شاة مريم رضي الله تعالى عنها الى حيث ثم قوم بلا حيلة
 كيف تكلم من كان في الهدى ما يابى ديار طاهر من ان يكون المعنى على المعنى قال
 الشيخ ان في مضيعة المعنى والافا من المعنى وقال كان ترادف مضيعة
 الاخص ان كان في المعنى في كلام العرب قوله قدس سره طاهر في
 تحبين اللفظ ليس على ما ينبغي في هذا على جيا حال في الغير المتكلم في الطرف
 المعنى الى ان قال الشيخ ان في العلم ان الترابية والجمود للزمان لا في الزمان
 لا يقع ان اوله لان البداية يكون بالعلم والاصول والمجودة للزمان
 كالترابية فلا يلحق بها الصدور ليقول في الحشو كثيرا في الاخر على ان
 نحو حصر الخليل كان في حرد و لا حردا ما حصة تحتها وقد جاز لو ان
 زيادة مضاعف كان قوله استيفاء لجميع استيفاءها كذا بعد الوهم فلا يلزم
 المراد بالزيادة ما قبل من السند في استيفاء الاستيفاء في اخرها القوم
 مع انه لم يثبت في قوله ويلحق بغيره قال الشيخ ان في مرادفات هذا الراجح
 وحال دارت كان كل ما في اصل بمعنى رجع وكذا الاستعمال وتحويل فانها كانت في اصل

١
انقل الحق الصادق
والمعنى

بمعنى راجع وكذا احتمال وتحويل فانها كما في الاصل بمعنى متعلق فكان جيبها ان يستعمل تامة
فتعدي الى ما هو مصدر خبرها بالي نحو صار الى اني ثم ضمن كلها مع معنى كان بعد ان كان
لان الشخص الخارج الى الفعل لا يتصل فذلك الفعل ليس كان بعد ان لم يكن فعالها
في الحقيقة بعد خبرها فانه مصدر خبرها متعلقا الى اسمها اذ معنى جيبها ناقصة كان بعد
ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن ففعلها حين كانت تامة نحو الخوض
بها فانها راجع والتعلق ويجوز احتمال صادر بوقاتها تامة على الاصل نحو فخرنا الى
المتى قوله فيا لك من نعمي نحو من الورد قليل بالضم هو النون وهو نحو من راجع
اليه بالارادة المتعدو بالمصدر لو وجد الورد وشدة رديف في وان كان واحد
العدد لا يزود قبل المعنى حج مع معنى النون كروي حج حج فله المدلول عليها بجلودا
وهي الصياح والى والضمي قوله لا يصورنا اي ليس اصح وارجح لاقران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذي يؤول عليه صيغها
هو الزمان الذي قبل انما خص الاوقات بما ذكره لان المقصود بيان ما يختص
بهذه الاقوال الثلاثة وتصاريفها من التصاريح والادرونها ولم يوجد في غيرها الاقوال
الناقصة ما هو الاوقات المدلول عليها بصورها وصيغها فانها تامة في سائر النسخ
الناقصة ولم توجد في غير النسخي ولا في التصاريح والادرونها ان لو كان المقصود ذلك كان
للمناسبة المناسب في كان بيان ما يختص به وارجح تصارييف من التصاريح والادرونها
يوجد في سائر النسخ الا ناقصة ليكون البيان جازقا وصادرا على هذه فالتناسب ان كان
الادوات على ما تم المدلول عليه بجلودا والمدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ في النسخ
الثلاثة يكون ناقصة وتامة فحين اذ بين مدار مطلقا في اعتبار الوقت التي يدل عليه
تركيب الفعل اعني اصح والسوي الضمى يدل باعتبار الزمان الذي يدل عليه
عليه اعني الماضي والحال والاضيقال والماضي كان في الاصح كان في الضمى يفرق في
هذا المعنى لا غير مضمون الجملة اعني مصدرها بزمها الى الكلام غير ما في الفعل معني الذي
يدل عليه تركيه واذ في يدل عليه صيغة نعمي اصح زبواير ان الجملة زبواير معني باجمعي

في الزمان الماضي ومن بعد ما كان في قديمه مقدر في العلم لا يتقبل شيئا من
ان ما ذكره الله قدس سره فاشكال الاول يدل على اقتران مجموع الحجة وتمام زير جيب
وعلى هذا التقدير لا بد ان لا يتحقق على شيء من العنين الذين ذكرهم الشيخ
الرضي الله عنه ان كانت تامة فذلك في جميع نهاره وتقترب اليه من الاول على ما يقتضيه
اي الماضي والى حاله متقبل على شيء الرضى قالوا لم يستكمل تلك التامة قال ابن
تامة بمعنى حال عدمها على وجه صحيح ليد وتقترب اليه من الماضي ولو بمعنى ما قاله
وقد كان ذلك تامة بمعنى ما يوجد اسم الزمان الاول تركبه قال انه تعالى على وجهه واما
بجربات بمعنى صافية نظيرة لكونه كاي يكون مجزأ لتبين في غاية الاقدار وفضلها
الجميع بينهما وبين الاحوال الثلاثة في الامور الثلاثة غير صحيح لكونه في الجملة تامة فوجهه
الاستيعاب والسطر بيان فاحتمال عدمها وارضى وهاهنا قد اطلع قال في ارباب كان العمل فيه
المتحقق ان يستعمل تامة مقتضية الى مصدر بطر بام ضمن كلامها في حاشية وكما اورد في حاشية
المتحقق كونه كبرت بعد الوقوع فليد ان هذا الوجه يستلزم عدم ركوبه في تمام الاحوال التي
تسبب اسما فاعلم انه قبل عمل في التامة هو قول تقرير الفاعل على حقة تقدير ان قلت ان
لغته في هذا المقام عجمان ان الفاعل هنا صفة في هذا الفاعل في خبره بل انما هو
الفاعل بخلاف قول تقرير الفاعل صفة فانه لا يخرج فيه بل ان الفاعل فاعل الفاعل في خبره
التيه الى هذا المقام قلت بل هو نفس الشيء لان الفاعل فاعل الفاعل في خبره بل انما هو
كون الفاعل انما حقة تقرير فاعله على حقة ولام يربط الامم الى بل هو فاعل الفاعل في خبره
الاتصال فاحتمال في خبر بل ليس بافعال اصلا ولا كونه متبعا بل هو فاعل في خبره بل انما هو
البلوغ في القوى يكون قياسه عليه لا قبل ذلك كذا في الشيخ الرضى في استار الصلابة قبل
الصواب ان افعالها استار الصلابة والاقبالية فاعلم قطعا كما ينبغي ذكر ما لا انت
انتم هذا التامير والحال انما تفصيله هو منوع كيف ويجوز ان يكون حاشية كذا في خبره بل انما هو
توهم بل هو في ان كانت ماضية فهاهنا في الامور وان كانت مضادة فهاهنا في الامور
تقدير الزمان قبلها الصواب كذا في نسخ كذا في خبره بل انما هو

المورد في التحقيق العارفين
انما هي الحقيقة الصادقة

انما هي الحقيقة الصادقة

[illegible]

(معالجی)
 از احکام لغوی احادیث

یقینی عرفه الی الاخبار لان المیزان و عدمه منقذ قدیم و بوصف المیزان و صفی الی حدیث
 یستلزم به اوله و بانبات کلمات وصف الفعل فانه یکتب و صفی الی حدیث یستلزم به اوله
 و لان الی حدیث قدس سیم یقتضی الیه لکان لا مرجحان لادول و وجود التصفی فانه
 ما قبل لا یقتضی فانه و ان یقتضی ظاهر القول الذکر حذف الغیر الی الی الاخبار کما یظهر
 قسم یحوز و در حقیقت عرفه الی الاخبار لان المیزان لا یحوز و در حقیقت عرفه الی الاخبار
 و لکن یکتب به من تحمل التیور و یحتمل قیل و وصف الی حدیث یستلزم به اوله و هو التقدیم
 لان الی حدیث التقدیم متعلق بالأخبار و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات
 ان و وصف الی حدیث یستلزم به اوله و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات
 بالعرض الی حدیث ان یحتمل تقدیم جمیع غیر الی الی الاخبار غیر یحوز و الی الی حدیث یستلزم به اوله
 علی ما ان الی حدیث قدس سیم یقتضی الیه لکان لا مرجحان لادول و وجود التصفی فانه
 غیر یحوز ان یقال تقدیم اخبار و وجود تقدیم الخبر علی الی الی حدیث یستلزم به اوله
 ان سیم و کما قبله و کما قبله و کما قبله و کما قبله و کما قبله و کما قبله و کما قبله
 الفعل و ان موصول حقیقی لا یحوز تقدیمها فی غیره و یستلزم به اوله و بانبات و بانبات و بانبات
 کیسان کان ظاهر الاخبار فکان لا یستلزم فی الی الی حدیث یستلزم به اوله و بانبات و بانبات و بانبات
 تقدیمه یخالف من لم یحوز التقدیم فکان لا یستلزم فی الی الی حدیث یستلزم به اوله و بانبات و بانبات و بانبات
 لاین کیسان مع ان سیم یکتب ان یحوز و الی الی حدیث یستلزم به اوله و بانبات و بانبات و بانبات
 و الیه الی حدیث قدس سیم یقتضی الیه لکان لا مرجحان لادول و وجود التصفی فانه
 قد یقتضی متعلق الی حدیث کیسان و علی هذا یخالف الی الی حدیث یستلزم به اوله و بانبات و بانبات و بانبات
 لغوی و بین الظاهرتین فی حکم الی الی حدیث قدس سیم و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات
 کما ان الی حدیث فی اصل الفعل و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات
 فیه التیامین و التیامین فکان یحتمل بان الی الی حدیث قدس سیم یقتضی الیه لکان لا مرجحان لادول
 من لم یحوز به الجهور و المیزان لا یحوز و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات
 ای و نور جابر لا یحوز حاصل ما ذکره قدس سیم و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات و بانبات

[illegible]

سبب وان نفی سایر افعال واجب نفی فعلی از فعلی خاصه نفی در موردی خاص
و تشبیه فی احوال و نفی در موردی خاصه نفی مسلم کفایت لا تنزع فیہ کلام من قال ان نفی کلی
المستعمل للذات لم یکن احوال و نفی در موردی خاصه نفی لکلی احوال و نفی احوال و نفی
الجزء مجزئ و نفی ای مجزئ و نفی فی الاشیء للذات و قد زلت وجه القبح
فیہ ای فی ثبوت و جواز و نفی و جواز و بالتأویل بالمعنی و نفی شک علیہ ای نفی شک
و التأویل علی الدعوی فالقبح فی الدعوی جواز و وجه القبح فی التأویل الذی اعم علیها
قائمة لیقول بان حال جواز و نفی ای من وجه تشبیه بوجه کمال الاستحالة
خبر مستقلا بان قیاسه بوجه نفی جواز علیہ لیسیم ان الاصل فیما حال و نفی
فکذا لا اصل استعمل بدون ان لا یستغنی عن جواز و نفی لانه لا یزال لهذا الاسیام
مع ما اراد به قدیس الی ان التوفیق للجنس و اذا کان التوفیق للجنس
فلا فایة فی البرهنة و الی ان المقصد الی ان عاکرة افارقة فیما اراد به
او المقصد الی ان جواز و نفی ای تشبیه لکلی ای کمال التوفیق
باعتبار الجنس الغیر من جریح المفارقة و لا من شأه و غیر من ذلک و یقال
کقولک من قائل و هذا العجب من حسن التوفیق الی ان التوفیق قائم الی ان التوفیق
وجه الوجع و لا مثل النسل یس فی الی و فیما یقال من اجاز الی مثالا
مثل عشرة ای اصحابه و قائل عن قدس سره فی الحاشیة و هذا العجب من حسن الی
قائمة ای کمال و احسن قائمة الی و لا شئ عشرة الان یقال ان الی
ان ان الخطای اعلم ان موقع فی الی یکنه الا ان موقع مخافة ان الشیء للمی قد ذکرته
افعال یتقض بها الحد فتحد الشیء کما کان کلمة الذکر فی عبارة فخلان
فکثرة اوضاع الی و نفی ترکب الی ای الفعل التجبیه بها و وجه لان التجب
بعد انراغ من التوفیق بیان حکم للعنف لا التوفیق و لا اوضح لان التجب
هذا و ان کان الجحد من کلمة اقرب بقا مقرب للمعنی احد ما مقتضی
للمی تفسیر ترکیب لا فائدة فی اوضح الی ای احد (بعضین) یشارک فی العمل

[illegible]

يكون ترتيب اجتهاد ما كان عليه الترتيب ان يكون ما كان عليه اجتهاد ان يكون
مع كونها في مصدرها بقوة الادلة وذلك ان يكون في وجهه فلو كانت المصدر والوجه
فقط ان ما قبله في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
الى ان انما الفعل في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
وسمى له باب الترتيب في قول في وجهه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
والكوفيين في ان يخرج الى الترتيب ان يعلم انما قياس الحجة والمنطق في ان يخرج
فما قبل في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
يخرج في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
ان يخرج في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
يجوز ان يكون الترتيب في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
صاحب الحق والالتباس في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
بالكسر والفتحة في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
ممكن لما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
ولا يمنع تقديم اليه قياسه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
الاخر قبل الترتيب في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
التوجيه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
يجوز ان فاعل ليس على ما ينبغي ان يكون في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
هذا الترتيب في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
تيسر اسم في فاعل الوجه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
الوجه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
كيف والحرف انما هو في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
ممكن يكون في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه
مشابهة في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه من حيث ما كان عليه في وجهه

العلماء والاعمال فائز بالذكور ما يوافقه وان كان افضل من ما وافق ما وافق
فالمساكين لا يوافقون من كان احسن من افعالهم في غير ذرية وقال الشيخ في كتاب
خبره فيها خبره من زيارته كان فيه بعد ان كان اسير عاصية التوبة وفضل من كان
يكنى على افضل وفاقه افضل كان في الماضي حسن الملقح واما من استعمل في العلم
بل كان قبله واليد له قدس وبقوة ومجاهدة وانه اي الشيخ في كتابه اذا
ظهر السبب للعلم فيجب من ياتى به كتابه من التوبة والالتفات في التوبة فيجب
تخصيص به التوبة في هذا التركيب والتميز فيه فيجب به ان كان له توبة بل لا يستعمل في موضع
ما له كتاب التوبة وما يخص به افعال فيجب له ان يكون له توبة عليه ولا يستعمل في
اذا كانت تام من ان ما يترك بعد امر يصح ان يكمل عليه بالقيام ولا كانت قبله توبة
يجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام في الذكر قدس في تحت التوبة بل ان كان
المراد ان التوبة في التوبة تخص بالوصف المقدس في تحت التوبة فيجب ان يخص
التوبة بالوصف المقدس في توبة كتابه اي في توبة كتابه عند سيرة التوبة
في احد قوله عند الاختصاص قوله الآخر والجزء من قوله قال الشيخ في خبره من قوله
الجزء من قوله من توبة ما ذهب اليه سيرة ان كان ما توفى من توبة تامة ولم
يسمع من ذلك بعد ذلك لانه كان من التوبة وما كانت قال الشيخ في خبره من قوله
منه يضيف من حيث ان توبة من الاستعمال في التوبة من التوبة في التوبة في التوبة
يتمت معناه الماضي في كل التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
بل هو الماضي من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
قليل ولا يفرق بينهما في التوبة احسن است توبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
للمصير في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
بالحسن في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
الى الوكيل عليه توبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
ان توبة من توبة الحسن في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة

[illegible]

مستحقين لاسم الثلاث مقام وحقه لا يتبعه جازان لعل ان الجارح من طرف
كان في يانيد فان تهاجم مقامه ادي نصف الفضل الى يولده في
عدا من حروف الميراث في العقل الجارح لا يتبعه من ربه الذي بعد الوارث
لا الوارث ولا يصيل الوارث جازا بانه ربه منى فهدى صكه وبارزته فاشترى
الانالي وادي من قوله الى قوله وناؤه وارجست التي عليها ادي قوله من طاقور
ومنه واثنته منى خلا وعدا وحاش قال الشيخ الرضي ولم اجد على اسمها
وحررنا في اراي في العدان يكون بين الكلبيين التمايز في النوع التمايز في
اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى تشاك على الحرفية والاسمية في معنى العدان
لم اجد من خلافه ايقم مع انه يكون لكونه من وكونه من وكونه من وكونه من وكونه من
من دلي على كذا لعدان في حلاله ويري معنى التسمية كل ذلك باختلاف في المعنى قال الشيخ
اليوم في النوع انما كس في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
واصل الوارث بخلافه لانا كان اسمها في كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
قال الشيخ الرضي في هذا كل ذلك لان كذا كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
الى غير ذلك في هذا كل ذلك لان كذا كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
في هذا كل ذلك لان كذا كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
او تشاكوا في شيت الحزن في عدم التفرق فصارت كانهما اصل لانها تها قال الشيخ
الرضي في هذا كل ذلك لان كذا كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
الاخر على الكل وهو ليس كذا كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
استدركا لانهما في او النهاية لا يقيم حتى يوصف بالابتداء اما من المكان او
قال الشيخ الرضي في هذا كل ذلك لان كذا كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
من البقرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واهما كذا كذا في معنى التاري في اصل النوع ومعه انما كس في معنى التاري
الخير استدل لا يخلو في ال ولسن من اول يوم وقوله ندى لصلوة من يوم الجمعة
قال عدنا لاري في الاثنين من ال ولسن من اول يوم وقوله ندى لصلوة من يوم الجمعة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

و الجواب ان فيه مخالفة لقيال ان في خبرته ما قد علم بان كونه من انما هو كذا في خبرته
لان من قال ان كذا كذا في خبرته واحد ولا شك في ذلك في جوابه قال كذا
و الجواب ان فيه مخالفة لقيال ان في خبرته ما قد علم بان كونه من انما هو كذا في خبرته
وان في خبرته ما قد علم بان كونه من انما هو كذا في خبرته
بما فعل قليل الاستعمال في خبرته من انما هو كذا في خبرته
والاشكال الاول مع انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
اي من انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
والكلام الذي رتب عليه كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
جواب من انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
بما فعل قليل الاستعمال في خبرته من انما هو كذا في خبرته
ان رتب جواب الكلام انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
بعد ذلك رتب وادخلها على النكته والفرق وحق ما كانه ذكر قوله وادخلها على النكته
على الاول على النكته مشيرة الى انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
لا يكون في موضع البيان بيان كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
وان كانت في اولها اول الكلام قوله وقام الامكان فانه يقدح في
عليه كانه قال رتب بول قدوت عليه وقام الامكان في خبرته من انما هو كذا في خبرته
لعلطف الجواب بعد ذلك بول قدوت عليه وقام الامكان في خبرته من انما هو كذا في خبرته
قياسا على افتقار دليل كنهها صارت بمعنى رتب قدوت كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
حرف لا يطف عليها في وسط الكلام نحو قوله قدوت عليه وقام الامكان في خبرته من انما هو كذا في خبرته
بما فعل قليل الاستعمال في خبرته من انما هو كذا في خبرته
الاشكال الثاني في انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
لان ذلك اي انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته
الاول وادخلها على النكته من انما هو كذا في خبرته من انما هو كذا في خبرته

يسهل فكك ويخرج عن كونه قفا باسم الله قل الشيخ الرضوي الجاني في قسم خمس من
من الصور الفقهية لا اقتصار على هذا بل في كل ما ذكره في الحاشية الهندية
وان لا تهاضد ان التباين لا يوجب جلا اقسام واما ان التباين في وقت تنفي وان جاز ان
الجلد الثاني في ما خرج تنفي كخزير ما هو اقسام واما في ما ذكره في الحاشية الهندية
وخرج تنفي في دفع واما في ما خرج في اقسام واما في ما ذكره في الحاشية الهندية
لم نعلم فان التباين لا يوجب جلا اقسام واما في ما ذكره في الحاشية الهندية
كذا في المتن ومنه ان التباين لا يوجب جلا اقسام واما في ما ذكره في الحاشية الهندية
ستاد خوفنا على عمل من نفسه والتخليص كذا ما كان استغفار الله باسم لا يسهل من نفسه
بما ذكره ان التباين لا يوجب جلا اقسام واما في ما ذكره في الحاشية الهندية
الذي قيل التوبة عن عبادة واما في ما ذكره في الحاشية الهندية
كذلك استأجني الجانب اذا قيل عليه من كذا كذا وقد اني الدراج في من غيبي
مرة دماي عاذا استأجني من مناه الصلابة كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
سوى مناس على ظلمهم والتخليص كذا ما كان استغفار الله باسم لا يسهل من نفسه
كذلك في ما ذكره في الحاشية الهندية
ملكه وموافقة من بخلافه كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
الا قول في ما ذكره في الحاشية الهندية
يكنى باسم من رقة الله تعالى ليس مثله بانفسه فيسرى كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
يزيادة الكائن دون الشكل لان زيادة ما هو حرف اول لا يسلك في كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
في الغالب في كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
انقصه في كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
الكائن على بعض الوجوه كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
لان في كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية
في البقية ان في كذا في ما ذكره في الحاشية الهندية

سبح

[illegible]

مادی الی جماع

لكن معنى في معنى من والى حيث كان محدودا نحو ما رايته بدوثة ايام بعينه على ان
مبدأ زمان الفعل ليس من زمان الماضي فمعنى الفعل في الفعل بدوثة ايام
الماضي بل امتداد زمان الفعل فمعنى ان يكون الزمان الماضي مع زمان الفعل لا يكون
فيها معقبة بقوله ما ختبه اي لا يكون الفعل المتعاقب للفعل المذكور في الماضي فمعنى ان
لان حوا داة دليل بقوله لا يكون في الماضي معقبة بدوثة ايام بدوثة ايام
او الم يقع فيها الامثلة والروية على امتداد زمان الحكم فيها انقضاء اي التبرع به
بعد الامكن فكيف اي لا يصح قوله كما يتوهم بحسب الظاهر لان الزمان لا يملك شيئا من الامور
فكأن كمن يتغير المضاف ليكون مضافا الى زمان الحكم فمعنى اعتبار ما يتغير
نصب بها ما بعد لا يكون باقيا روايا ووجاهتا جارا معقبة بقوله ما ختبه
اشتبهت وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام لم يمتش فكلما رضى الله تعالى عنها
الشيء فيه ان الفرق بين الامثلة والروية قدما هو في حلة التبرع والامور
التي لا ان يقال نعم من الصيغة الامثلة بدوثة ايام بدوثة ايام لان كان
وجاهات فعل فيها الصيغة فمعنى انه لا عمل وحل ومن وجاهات فعلين هو وجاهات فعلين
غير مجموعي كآخر ما دون وجاهات فعلين وجاهات فعلين وجاهات فعلين
لمت على حذف المضافات انما كل على الظاهر لا في غير ذلك سائر على الوجوه
بالفعل مع يمين ان يكون العكس نفسه لا يسكن كيقين في ذلك من عدم افتقار الصلابة
فكان من قوله في العكس لا لا يتركك يمين التبرع في عكسها فكلت ان ايا
الجزء العاقبة قبل النون كما في العزة والنعمة والنعمة والنعمة في التبرع
المراد بانها الامور ان يكون التعلق بفعل بل باق والافق فكلت انه فاعل في قوله
اكرم زيد كانه فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله
اكرم زيد كانه فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله
سواء كان في اول كلام الحكم فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله
كذلك اكرم زيد كانه فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله اكرم زيد كانه فاعل في قوله

القول انما قصدت به في الجائز اذ لا يتصور ان يكون بغير العلم فانها لا تتصور
كبرت بعد القول بمعنى الحكاية لا سائر الكلام الحكا وكنت ان كنت
كذلك من حيثها فاعلم ان لا يتصور كونها معلومة وحدها بل لابد ان يكون
لها مصدر فيكون في الالحاق نحو لو انك فاعلم متحققا في وقت حركته
من ان التزم بعد فعله ليكون كالموضوع من الفعل المحذوف فيقال لا انك فاعلمت
لو انك مطلقا عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت واذن قل
لو انك قمت استوفيا في ان وقع في اسم الفاعل بعد الخطا قول الحكم عليه فاعلم
وجوز في التفسير ان وقع فيها الجواز استقام في قوله ان لو انك فاعلم فاعلم
الجزء من طرف من الجوان عند ما ذكر ان الاولين فاعلم ان الفعل وجوب كون الجزاء
موضوعا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاغراض على ان الجزاء
ما في ارض من شجرة افعلام بان ذلك في الجزاء استقام لا الجاهل ليس بنام في ان
الجزء المرفوع قبل النون على جواز ان اي كائن على احد فانما كره في كون
الجزء جلة استمر كبر من غير التمسك والكره لانها اى ان كان كان من كثر في قوله
ايعاد ان كان الماد ان كره من قبله في قوله فاعلم ان قوله ان كره من قبله
محمذوف بكونه مفعولا بان يوجد من الجزاء بعد فعلت الى انك فاعلم فاعلم فاعلم
الكره ان ثابت له وهو عطف على قوله فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
الجزء الواقع في ان الفاعل هو الفاعل من الجاهل فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
لا تباين انما هو في التيقن في الحق كانه ينفى عما من ان السمع هو التيقن لان
فيه كونه مفعولا من تقديم الجزاء لان كان محذوبا بل من ان كره من قبله في قوله
فاعلم ان يميل في كونه مفعولا في كونه لان لا يوجد في التقديم الجزاء ليس
فانك في كونه مفعولا يجب الاتيان كانه في قوله فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
مفعولا هو لا يبرز ان لا انقام تمام وجوب تقديم الجزاء ليس على ما ينبغي
الجزء فانه لا يميل الجاهل مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا

نائبه في الغرض فالحال ان ليس بممكن فالحال ان لا يكون ممكن كاشف في كل
الرفع او الاستدلال هو التميز من الوجود والعدم في القوة في كل من البطلان اي
ان في كل صورة الوجود تركب العناصر في كل من البطلان في كل من البطلان
ليكون اي ان القوة بالثبات والاعتبار مع ما لا يتم في كل من البطلان
فيما في ذلك الاسم كان او غير؟ بتداول الجدة لان ان الاسم والوجود في كل من البطلان
علقت في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
علقت بتقدير القوة في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
اعني ان الاستدلال في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
والا لم يكن انما كان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
على ما هو في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
التي في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
ممكن في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
اللفظ في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
زبد التمام في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
نحو ان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
الاسم في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
ممكن في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
الواقع في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
المستبعد في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
جاء في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
الاستدلال في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
ذلك في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان
الاسم في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان في كل من البطلان

[illegible]

ويستحق الجواب عن هذا السؤال انما هو انما يتحقق فيها اربعة اشياء هي: **الاول** ان يكون
 المتعقبات في الجواب وان كانت تسام من الناحية قال صاحب النسخ ام على ان يكون
 احدها ان تقدم عليها اربعة اشياء او تقدم عليها اربعة اشياء او تقدم عليها اربعة اشياء او تقدم عليها اربعة اشياء
 النوعين متحدة لان ما قبلها وما بعدها لا يتحقق باحد من النوعين الا في غير متحدة لان
 الهزرة في انقار النوعية في النوعين الاول ولا يستقيم في الثاني فالحال في الثاني
 النوعين فلا بد وانما لا يتحقق طلب التعقبات في ام النسخة لا يتحقق بقدر ما علم
 اسم تتقدم فانه ليس بطلب التعقبات او انما يطلب وقال الشيخ الرضي النسخة تحقيق بطلب
 الاشياء واحدها تقدم الهزرة اما لا يستقيم او لا يستقيم **الطلب التعقبات** لا يستقيم
 الهزرة بمعنى اي ويستقيم ما من النوعين فيكون المستخرج من النسخة تحقيق بطلب
 واحد لان النسخة بمعنى اي نجواب بالتعقبات وانما في النسخة فلا يشك احد الا من
 بل ما قبل ام وما بعدها لان لا يتحقق من الكلام الاول في النسخة في استعمال
 في اوله بمعنى بل اي قبله لان الاول وقع بطلان في قوله في ام لا بل اي قبله
 الشيخ الرضي او بمعنى بل اي يكون لا يستقيم من كلامه في قوله في ام لا بل اي قبله
 في قوله تعالى ام يقولون اقترية وفيها حجة في بل من الهزرة لا يستقيم في قوله
 ام لا الهزرة الا في قوله ونحو ام يقولون اقترية وفيه حجة في قوله في ام لا
 خبر من هذا الذي بين ان لا يستقيم ونحو اذا جاءت بعده كلمة الاستعمال
 كقوله تعالى ام بل لنقوى الظلمات ونحوه لا يصلح كون ما بعدهم وما قبلها على ما كان
 سبقت متحدة ويستقيم الاول متحدة فكذلك الهزرة التي قبلها كان ينبغي ان يكون
 في لان ام في قوله ام لا بل اي قبله لان الهزرة لا يستقيم فيها من النسخة
 قوله استعمال استعمال في قوله ام لا بل اي قبله لان الهزرة لا يستقيم فيها من النسخة
 ليس الجميع استعمال واحد بمعنى اي بل استعمال واحدة وان كان معلقا على قوله
 وانه اذا لم يتقدم في قوله ام لا بل اي قبله لان الهزرة لا يستقيم فيها من النسخة
 ما ذكرنا قوله في قوله ام لا بل اي قبله لان الهزرة لا يستقيم فيها من النسخة

لا بد من ان تراعى ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الاشارة على الاشارة في قوله
لانها لا بد من ان تراعى ان لا يستقيم استيفانها في عطف الاشارة على الاشارة
لما قيل في قوله او عطف الاشارة على الاشارة قال بعد قوله انما قيل في الجواب
فقال ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى
ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى
لانما قيل عطف الاشارة على الاشارة في قوله او عطف الاشارة على الاشارة
جانب المصطف عليه حل بقوله صرح به السيد المحقق بعد التدقيق في شرح الصحاح
فما قيل عن قول عطف الاشارة على الاشارة في قوله او عطف الاشارة على الاشارة
ليس عطف الاشارة على الاشارة بل ان قوله انما لا بد من ان تراعى في الاستحالات
فالمراد ليس عطف الاشارة على الاشارة بل ان تراعى في الاستحالات
في شرح باب المفعول مؤمن كتاب التسهيل وابن مفرغ في شرح الايضاح في قوله
عن كثير من اجازة الصغار وجماعة لم يتركيب ارايت في كلامهم وادعوا الى
لان الفاعل يجوز مفرغ وقوله ارايت ليس كذلك

بيان له ان عطف الاشارة على الاشارة في قوله او عطف الاشارة على الاشارة

امروا احد هو قوله عليها احد لا يراد الى قوله طلب تحقيق كنهه اي
الامر الواحد شريطة احد بها احد لا يراد الى قوله طلب تحقيق كنهه اي
احد بها الطلب التحقيق واما استقام عطفها على قوله او عطف الاشارة
ان يرد عليك ام عروا اي بكل عروفيه انه لا يجوز ان يحل ام في هذا التركيب منقطعة
عن هذا التركيب ليس الا ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى
ثابت ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى
نحو ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى
ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى
وفي خلاصة ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى ان تراعى

[illegible]

وذلك متفق عليه فمن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها جارية بسلامة استفهام الموجود في
صحيح البخاري في كتابها بالان لا نه عليه الصلوة والسلام قال البخاري في صحيحه ان يكون
الصلوة اهل الجنت فاذا روي في صحيح مسلم في كتاب الله الشرك ان يكون في الرواية قال ابن
داريم في انه قل انت الذي يقوي بكه فقال لا يجوز ان يكون له ذكر صاحب الحق ولو لم
تصدق في الرواية كان موجبا وتقول لا يجوز ان يكون له ذكر صاحب الحق ولو لم
توافق لمن قال هو فضالة من شركب وان ذلكها متعلق قول ابن ابي عمير في كتابها
مضمون منسوب على فعل لان فقط تصديق من من الله على ما ان الله ان الله
قدس سره يقوله من الله تلك النافذة في كتاب من حوى جنتين الحوى بالوفقة
ورشة او من من عشق او من من لا يمكن بل لا يري نسبها الا تأكيد المعنى في كتاب
فكانها لم تصدق شيئا لم يغير فائدتها بالعارضة النافذة الحاصلة قبلها قال الشيخ في
وغيرهم ان بعد ما علم ان كلام الله لا يرد وانما علم ان الله لا يرد
ولم يقولوا ان قال الشيخ الرضي فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما عن قوله
نقلية فالعنونه كما كيد المعنى كما تقدم في من الاستفاد في الكتاب في خبرنا وليس قال
فيجب ان لا يكون زائدة في الحروف فائدة صغرية قلت سميت زائدة لانه لا يغير
كما اصل المعنى بل لا يري نسبها الا تأكيد المعنى الثابت في قوله فكانها لم تصدق شيئا لم يغير
في كتابها العارضة النافذة الحاصلة قبلها ويزعم ان يكون على هذا ان كلام الله لا يرد
والفعل التأكيد كما كانت ولا يرد في قوله لم يغير في كلامه وهو صحيح ان فائدتها
العارضة بكلام الذي يودي به اصل المعنى في انما النافذة الحاصلة قبل زيادة
الحروف فكانها لم يغير في الحروف في المعنى في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير
بان يقولوا في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير
به واما ان قال الرضي انما تصد المعنى في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير
ولام الله لا يرد والفعل التأكيد كما كانت افانها باقية على ما كانت في قوله لم يغير في قوله لم يغير
وليس كذلك كيف وعبارة المذكور في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير في قوله لم يغير

فصل في الكلام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

غير ترتيب الالف بالترتيب الشرطي مقدم على تقديم غيره وفي المثال قدم الشرط والالف
 الشرط على ترتيب الالف لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار الالف وفي المثال كذا ترتيب غير ممكن
 لان هذا مثال اي قوله وان لا يفي والشرط ممكن هو باعتبار ما اى اعتبار الشرط
 واعتبار الالف في الشرط على ترتيب الالف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم الالف الشرط
 واعتبار الالف مقدم على اعتبار الشرط في المعنى الاول في المثال كذا في الشرط والالف
 الثاني فهو حيز الاعراض الشرط على غير ترتيب في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على
 الاعتناء والمثال المثال الاعراض الشرط في كل من المثالين الى قوله اعتناء بين
 اعتبار ما في المثال فانه باعتبار التقديم يمكن على غير ترتيب الالف باعتبار ترتيبهم حيث
 المعنى الاول في المثال فانه باعتبار التقديم يكون الترتيب الالف باعتبار اعتبار
 الشرط على غير ترتيب في مجاز المعنى الاول شرطا في ترتيب الالف باعتبار ترتيبها في المعنى
 الاول والثاني المثال الثاني شرطا في ترتيب الالف على المعنى الاول فالحاصل ان المعنى الاول
 مرجح على الثاني يمكن ان يكون الترتيب على ترتيب الالف باعتبار ترتيبها في المعنى الاول
 وفي المعنى الثاني على وجه التفرقة والافضل فيه الترتيب الالف باعتبار ترتيبها في
 يقتضي تقديم المثال الثاني على الترتيب الالف في المثال الاول فليس شرطا
 على ترتيب الالف كذا في المثال الثاني المصريح في المثال الثاني بالمثل
 لو قدم المثال الثاني على الاول كما تقدمت رعايته كون الترتيب الالف مقدم على
 كل من المثالين بالمثل في الترتيب فليكون المثال الاول متعلقا بالمثل في
 قوله وان يفي الالف الشرط والاصل المثال الثاني في الالف رعايته
 الاتصال ولو باعتبار المثال مقدم الاول في الترتيب قال الشيخ الرضوي في الترتيب
 ليس لانها في جميع مواقع استعمالها فانه يتصور وقد تقدمت بعضه في المعنى في جميع
 مواقعها فالتقدم في الترتيب بعد ذلك قوله تعالى والواحدون في العلم بعد قوله
 للذين في قلوبهم زيح على مني والواحدون وانه لو كان محتملا في هذا الترتيب
 ان حيز الالف على مثال قوله لانه مقام يرفع وهو الزوم التفصيل في

[illegible]

الكلمة الواحدة معانيتها ليست كاللغة فان الكلمة الواحدة معانيتها كثيرة وكذا المسمى الواحد
 وشيئين وان كانت اللفظية واحدة لان اصلها من اللفظية وان كان اللفظ واحد
 عن خلق كما هو الاخير والاولى في كلامهم الكثرة ودران اللفظية عليها في قوله تعالى
 والاسم في الوقف كما تجد في اللغة اذا قلبت فحرف وهو باللوب اولى ومنها حجب
 انهما من الحكماء كالتساوية فلا يلزم انكما كالتساوية في بعض المعاني فيشبه اي بناءها
 اي وضعا فلا يفرق الى النون الساكنة والكلمة الواحدة بين ما يخرج من الوقف
 النون في حركة بكونت عارضة وزاكنة وضعا هي من النون الساكنة
 ست لفظية ان النون المحيية على النونين من حروف العلة في لغة من النونين من اقسام الحروف
 من اقسام الكلمة فكيف يشتمل نوبات هي من حروف العلة في لغة من النونين من اقسام الحروف
 الاخرى ليس موقفا بل من معنى من المعاني في لغة من النونين من اقسام الحروف التي هي
 اقسام الكلمة المتبعية في اللفظ اهل فان هذا الذي من ذلك وان كان في لغة من النونين
 فخرجها بقوله الله لكن قال الشيخ الرضي وسماه كون الاسم موقفا قال السيد المحقق
 سنة التحقيق هذا اولى مما قبل من ان النونين اهل على انكسار الكلمة اهل على كون
 الاسم الى اخر الكلمة موقفا في اللفظ في بعض اصواتهم الفصل قال صاحبنا
 تنوين التثنية في اللفظ في بعض اصواتهم موقفا في لغة من النونين من اقسام الحروف
 انما اهل بالاسم في لغة من النونين من اقسام الحروف في لغة من النونين من اقسام الحروف
 آخر واما تنوين رجل والنون في الموصيات فتشبه في لغة من النونين من اقسام الحروف
 لهذا الوكس في لغة من النونين من اقسام الحروف في لغة من النونين من اقسام الحروف
 واما اسم فليس للتثنية في لغة من النونين من اقسام الحروف في لغة من النونين من اقسام الحروف
 لا للتثنية في لغة من النونين من اقسام الحروف في لغة من النونين من اقسام الحروف
 قال القول بان التثنية في لغة من النونين من اقسام الحروف في لغة من النونين من اقسام الحروف
 كقولهم في لغة من النونين من اقسام الحروف في لغة من النونين من اقسام الحروف
 انه يحكى ان يكون النونين في لغة من النونين من اقسام الحروف في لغة من النونين من اقسام الحروف

الفصل

[illegible]

والتقار كائين ان استوفى التقار كائين ان يكتم ان كان في كلمة واحدة
او ثقل الباء بعد الكسر وقبل الالف الشدة ان لم يثبته ذلك وقد عرفت
ما فيه ذلك المذكور انما الى دفع ما قبل من الشدة يعني فكيف يجوز ان يثبته
باسم الاشارة في الفوق ووجه الموضوع ان الشدة بالهاء بالمدح وهو مفرد غير
ما ذكره اوليس ما قبل النون في الصوتين متصفا بل قبل النون الالف في الصوتين
بأشياء الاضاح ان القياس حذفه كون التقار كائين على وجه الاما
التقار كائين على جهة انما يكون ان كان قبل الالف من في كلمة واحدة ولم يكن
ليجاء به بالواحد ثم اداة الالف وانما يلزم منه التقار كائين على غير
جهة لئلا يتصل متعلق بغير اداة الالف للزم التقار كائين
على غير جهة فانه لا يلزم التقار كائين على تقدير دخول الحقيقة في الجملة
او لا ضرورة في افعال الالف على تقدير الحقيقة ولا يلزم منه دخول الحقيقة
لا يقو التقار كائين على غير جهة فلا وجه من الحقيقة ومن التثنية الا ان يقال
التقار كائين في التثنية التقار كائين على جهة في الصورة فلم يكلم
بغير رعاية الصورة على الشيخ الرضي واما مع التثنية فلان النون المضافة وان
كانت ساكنة فهي كالحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالحركة ارتقا عنهما كونه
واحد متحرك ثم في دار من يثبت الواو والتقار كائين على جهة
لان الواو مع الزاكنة ان كان في التثنية او في الالف في كلتيه لان النون
مع الضمة والهمزة في حكم الكلمة المفصلة كما خذفت في نحو غفرنا التقار كائين
الساكنين على غير جهة ولا هو الا غفرنا اى الهدف اعز دار من
في اداة بخلاف التقار كائين على غير جهة يكون النون كلمة عاقلة
مع الضمة والهمزة في حكم الالف في نحو غفرنا والواو الالف من
في حكم الكلمة المفصلة المستقلة في التثنية كما في قوله غفرنا واذا خذفت الواو
في قوله غفرنا يكون الالف في حكم الالف في قوله غفرنا

[illegible]

والغير تتركه الاصلية فلم يبق الاصلية الموقوفة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 بالالف قلت قالوا لو كان الحذف لا اتصالا لكانت في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 الحروف من كمن الذي هو ك باتصال الغير لكانت في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 التفسير المناسب للمقام من انظر ان وصف الاتصال لا يدخل في رتبة في رتبة
 وايضا كون الحروف الواحدة باتصال لا غير تتركه الاصلية ليستقيم في سلك الغير
 بخلاف ما ذكره قدس سره فيقول ان غزوين واربعين واخترين يتركه الله مات
 فحقا تيسر لك فان حذف الالف كان اجل الوقت فلا اتصال النون
 زال موجب الحذف وهو الوقت ولا يدخل الاتصال في الورد ولو سلم طبع
 في ان غزوين واربعين واخترين في الالف باتصال لا غير اذ الوقت وقع على النون
 لا على الواو والالف يربط الالف بالالف في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 يكون بينا على الترتيب والالف لا يربط الحروف فان قلت بالالف الذي هو الاصل
 كما يقال برهان يربط الالف بالالف والالف فالتحق ان كان فلوحذف
 احدهما لا يتبس بالواحد في صورة الترتيب كما يقال برهان يربط الالف
 بالالف فالتحق ان كان فلوحذف احدهما لا يتبس بالواحد في صورة الترتيب
 في المسمى بالناس بكسر الهمزة لا اتصال به الناس اتقى كمنان في رتبة
 الاول بكسر الهمزة لا على ترتيب في الالف في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 السلام الحذف لا نه حذف لاجل الوقت ولما قصد البناء لم يتوقف في رتبة في رتبة
 في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 على ترتيب في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 السلك في تقديم الجمع وتقديم الجمع على واحد في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 النون الحقيقة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 ان كمنان في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة
 ما قبلها مضموما في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة

ما فی قوله من کلام حسن الفهم تحت هذه النسخة المباركة السبعة مائة واثني عشر
فوائد انصافية تبارک لهم شهر شوال النظم روز چهارشنبه سیزدهم شهری

